

Distr.: General
7 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتضامن الدولي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان
والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 5/53.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

240823 160823 23-13758 (A)



تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 5/53. وبالنظر إلى تغيير صاحب الولاية، يقدم التقرير أولاً لمحة عامة عن أنشطة الخبير المستقل المنتهية ولايته، المنجزة خلال فترة تلك الولاية، الممتدة من آب/أغسطس 2017 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ واصل الخبير المستقل العمل المضطلع به خلال العام الماضي في تنقيح مشروع الإعلان الحالي المتعلق بالحق في التضامن الدولي، بما في ذلك الأسس المنطقية لإجراء التنقيحات التي أدخلت على مشروع النص، والعملية المتبعة في إعداد مشروع إعلان منقح، والتنقيحات الرئيسية التي أدخلت على المشروع الجديد، وتكرار التأكيد على الحجة الداعية إلى اعتماد مشروع الإعلان أو إقراره من جانب المجلس والجمعية العامة. ويختتم التقرير بموجز للزيارات القطرية التي قام بها صاحب الولاية المنتهية.

أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 5/53، الذي دعا فيه المجلس الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. ويقدم استعراضاً لعمل الخبير المستقل المنتهية ولايته، وأبيورا أوكافور، الذي اضطلع بالولاية من آب/أغسطس 2017 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويبلغ عن الأنشطة المضطلع بها تنفيذاً لولايته خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من 1 آب/أغسطس 2017 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023).
- 2 - ويضطلع الخبير المستقل بأنشطته وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 55/2005، الذي أنشئت بموجبه الولاية لأول مرة. ومنذ ذلك الحين، مددت ولاية الخبير المستقل بموجب قرارات مجلس حقوق الإنسان 6/26 و 3/35 و 11/44 و 5/53، ودامت في كل مرة لفترة ثلاث سنوات.
- 3 - ويرد وصف للإطار القانوني الدولي لأساليب عمل الخبير المستقل المنتهية ولايته في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/38/40). وقد استرشد الخبير المستقل، في سعيه إلى تنفيذ ولايته، بالقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقوم عليه واجب الدول في أن تتعاون فيما بينها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وما فتئ الخبير المستقل يحث الدول على مراعاة مشروع الإعلان المتعلق بالحق في التضامن الدولي، الذي أرفق بالتقرير الأخير للخبيرة المستقلة، فيرجينيا داندان، المقدم إلى المجلس في عام 2017 (A/HRC/35/35). ويحدد مشروع الإعلان مكونات التضامن الدولي، المتمثلة في التضامن الوقائي، الذي تعمل من خلاله الجهات المعنية على مواجهة التحديات المشتركة بشكل استباقي؛ والتضامن القائم على رد الفعل، المتمثل في الإجراءات الجماعية للمجتمع الدولي الرامية إلى التصدي لحالات الأزمات؛ والتعاون الدولي. ويقدم مشروع الإعلان إرشادات ملموسة إلى الدول والجهات المعنية الأخرى بشأن الكيفية التي يجب أن تعمل بها من أجل جعل هذا المبدأ حقيقة على أرض الواقع وللوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي تقريره الأخير المقدم إلى المجلس (A/HRC/53/32) في آذار/مارس 2023، قدم السيد أوكافور إلى المجلس مجموعة من الأسس المنطقية لإجراء تنقيحات لمشروع الإعلان، والعملية التي اعتمدها في إعداد مشروع إعلان منفتح، وطبيعة التنقيحات الرئيسية التي أدخلت على مشروع الإعلان الحالي. وكرر تأكيد الحجة الداعية إلى أن يقوم المجلس باعتماد أو إقرار إعلان بشأن الحق في التضامن الدولي.
- 4 - وفي حزيران/يونيه 2023، قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 5/53، تمديد الولاية لمدة ثلاث سنوات. وسيعين المجلس، في دورته الرابعة والخمسين في أيلول/سبتمبر 2023، صاحب الولاية الجديد خلفاً للخبير المستقل المنتهية ولايته. وسيكون الخبير المستقل الجديد رابع مكلف بالولاية بعد رودى محمد رزقي (2005-2011)، وفيرجينيا داندان (2011-2017)، وأبيورا أوكافور (2017-2023).
- 5 - ويقدم الخبير المستقل المنتهية ولايته في هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها خلال فترة ولايته من آب/أغسطس 2017 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي شملت، على وجه الخصوص، التقارير المواضيعية التي قدمت إلى مختلف دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، والبلدان التي زارها الخبير المستقل خلال فترة ولايته، إلى جانب ما اضطلع به من عمل خلال العام الماضي في تنقيح مشروع الإعلان الحالي المتعلق بالحق في التضامن الدولي.

ثانياً - التقارير المواضيعية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة

6 - عرض الخبير المستقل، في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2018 (A/HRC/38/40)، قائمة بالأولويات المواضيعية التي كان يعتزم التركيز عليها خلال فترة ولايته. وشملت هذه المواضيع ما يلي: الهجرة والتضامن الدولي، واللجوء والتضامن الدولي، وتغير المناخ والتضامن الدولي، والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان خارج الحدود الوطنية والتضامن الدولي، والمجتمع المدني والتضامن الدولي، والمواطنة العالمية والتضامن الدولي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصراً من عناصر التضامن الدولي، والتكنولوجيا والابتكار والتضامن الدولي، والمدن والحكومات المحلية كأطراف مؤثرة في مجال التضامن الدولي، والتهديد الذي تمثله الشعبية لمبدأ التضامن الدولي، والسياسات الضريبية والتضامن الدولي، والتضامن الدولي والأمن الاقتصادي.

7 - وقد استلزم الظهور المفاجئ لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ضربت العالم في أوائل عام 2020 والاستجابة العالمية لها إجراء بعض التقيحات لجدول أعمال الخبير المستقل وبرنامج عمله. وتبعاً لذلك، قدّم الخبير المستقل تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن التضامن الدولي في المساعدة على إعمال حقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، وتقريراً آخر إلى الجمعية العامة عن التضامن بشأن اللقاحات.

ألف - الهجرة واللجوء والتضامن الدولي

8 - تناول الخبير المستقل، في تقريره الأول المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2018 (A/73/206)، إحدى الأولويات المواضيعية التي حددها في وقت سابق، وهي مسألة التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة العالمية أو عدم التمتع به. وكان الهدف من التقرير هو التركيز على القضايا التي تقع عند نقاط التقاطع بين التضامن الدولي والتحدي الراهن الذي يواجهه العالم على صعيد الهجرة البشرية (وهو موضوع مزمن من الناحية التاريخية)، ودراسة تلك القضايا. وأحد الأهداف المهمة في هذا الخصوص هو زيادة الفهم للدور الذي يؤديه التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في التصدي لبعض الشواغل والقضايا المعاصرة الرئيسية المتصلة بالهجرة العالمية، وتسهيل مزيد من الضوء على أبعاده. وثمة هدف مناظر ومكمل لذلك، هو زيادة التقدير والوعي فيما يتعلق بتبعات غياب التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان أو عدم كفايته في تقاوم التحديات المتصلة بالهجرة العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ناقش الخبير المستقل وحل على وجه التحديد المسائل التالية: التعبيرات الإيجابية عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة العالمية (الممارسات الجيدة)؛ والثغرات الرئيسية التي تشوب التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة العالمية (المجالات التي تحتاج إلى تحسين)؛ والتطبيق التعسفي للتضامن الدولي في سياق الهجرة العالمية.

9 - ولدى إعداد ذلك التقرير، اغتم الخبير المستقل لحظة الحراك المتزايد فيما يتعلق بحالة الهجرة العالمية في ضوء المفاوضات الجارية آنذاك بشأن اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو ما اعتبره مهماً وحسن التوقيت. وقدم في تقريره معلومات أساسية موجزة عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة العالمية، تلتها مناقشة وتحليل لتعبيراته الإيجابية في هذا السياق. ثم قام الخبير المستقل بتحديد وتحليل الثغرات الرئيسية التي تشوب التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق الهجرة العالمية، قبل التركيز على التطبيق التعسفي للتضامن الدولي في السياق الراهن

للهجرة العالمية. ولم يكن الغرض من التقرير تناول موضوع الهجرة العالمية في حد ذاتها، بل بالأحرى القضايا التي تقع عند نقاط التقاطع بين التضامن القائم على حقوق الإنسان والهجرة العالمية.

10 - وفي عام 2019، قدم الخبير المستقل تقريره المواضيعي الثاني إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/41/44)، الذي ركز فيه على الامتثال للقواعد العامة للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق الممارسة العملية المتمثلة في تجريم وقمع الناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الذين أظهروا تضامناً مع المهاجرين واللاجئين بمساعدتهم على الحصول على إمكانية التمتع بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم. وناقش الخبير المستقل القوانين والممارسات المحلية والإقليمية التي تجرم أو تقمع التعبيرات عن هذا النوع من التضامن وسلوك فئة من المجتمع المدني تسعى لقمعها. وقد جرت تلك المناقشات في ضوء القواعد العامة ذات الصلة من القانون الدولي ومعايير وقواعد القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

11 - ورأى الخبير المستقل أن من المهم التركيز على هذه المسألة بالتحديد، نظراً لاستمرار بروز قضايا الهجرة وأهميتها؛ والطابع المؤثر جداً للجهود التي بذلتها بعض الدول والمنظمات الإقليمية وفئات من المجتمع المدني من أجل تجريم أو قمع التعبير عن التضامن الدولي مع المهاجرين واللاجئين غير النظاميين، وتأثيرات تلك الإجراءات الخطيرة على حقوق الإنسان. وناقش الخبير المستقل في التقرير القوانين والممارسات المحلية التي تجرم أو تقمع المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهاجرين واللاجئين غير النظاميين. وحلل بعض القوانين والممارسات الإقليمية التي تجرم أو تقمع المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهاجرين واللاجئين غير النظاميين. وركز على مسألة قمع التضامن مع المهاجرين واللاجئين في بعض البلدان أو الأماكن من جانب فئة من المجتمع المدني، مع تحليل لشرعية أو عدم شرعية القوانين والممارسات التي تجرم أو تقمع الناشطين المتضامنين مع المهاجرين واللاجئين، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد العامة للقانون الدولي. وقُدّم التقرير على أمل أن تأخذ الجهات المعنية ذات الصلة الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه بعين الاعتبار.

12 - وفي تقريره الثاني المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2019 (A/74/185)، نظر الخبير المستقل في مسألة التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، أو عدم التمتع به، في سياق توفير الحماية للاجئين على المستوى العالمي، نظراً لخطورة قضايا حماية اللاجئين التي يواجهها العالم، وفي ضوء ما استجد آنذاك من اعتماد لميثاق عالمي بشأن اللاجئين. وفي وقت صياغة التقرير، كان ما يقرب من 285 مليون شخص قد فروا من ديارهم منذ أن أُتيحت للعالم بيانات موثوقة عن هذه التحركات السكانية (فلم يظهر في السجلات الرسمية كلاجئين ونازحين داخلياً سوى حوالي 60 مليون شخص).

13 - وذكر الخبير المستقل بكلمات الأمين العام آنذاك الذي قال إن "العالم لا يواجه في الحقيقة 'أزمة أعداد' ولكنه يواجه بدلاً من ذلك 'أزمة تضامن'". وفي ضوء الضائقة النسبية للعدد الكلي للأشخاص من جميع أنحاء العالم الذين سعوا إلى التماس اللجوء داخل أو خارج بلدانهم الأصلية خلال السنوات القليلة الماضية (حوالي 0,3 في المائة فقط من سكان العالم)، فإن "أزمة" حماية اللاجئين المعاصرة، وفقاً لما وصفته آنذاك وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، لم يكن من الممكن فهمها منطقياً على أنها أزمة أعداد. وبما أن الأعداد العالمية للاجئين ضئيلة نسبياً بالفعل، فمن الواضح أن ما سمي بالأزمة لم يكن إلا دالة إلى حد كبير على عدم استعداد كثير من الدول على قبول عدد اللاجئين الذين كان يمكن وينبغي لهذه الدول قبولهم، بل كان نتيجة للضخامة المتصورة في الأعداد الكلية لأولئك الذين كانوا يحتاجون إلى

الحماية. وأشار الخبير المستقل إلى أنه في حين أن 10 دول فقط من دول الشمال تقدم 75 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين، فإن ثمان دول فقط من دول الجنوب تستضيف 90 في المائة من اللاجئين في العالم. وخلص القول، فإن من الواضح أن أزمة حماية اللاجئين الحالية هي أزمة "تقاسم منصف للمسؤوليات"، وبالتالي فإنها أزمة تضامن دولي بامتياز.

14 - وقدم الخبير المستقل في التقرير معلومات أساسية موجزة عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق توفير الحماية على المستوى العالمي للاجئين. ثم ناقش وحللت التعبيرات الإيجابية عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق توفير الحماية على المستوى العالمي للاجئين، وأتبع ذلك بتحديد الثغرات الرئيسية في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق توفير الحماية على المستوى العالمي في مجال الهجرة. وركز التقرير على التطبيق التعسفي للتضامن الدولي في سياق توفير الحماية على المستوى العالمي في مجال الهجرة، وقدم بعض التوصيات لإجراء إصلاح قائم على حقوق الإنسان في النظام العالمي لحماية اللاجئين.

باء - الشعوبية والتهديد الذي تمثله للتضامن الدولي

15 - حدد الخبير المستقل مسألة التهديد الذي تمثله الشعوبية لمبدأ التضامن الدولي وقدرته على المساهمة في أعمال حقوق الإنسان، باعتبارها إحدى الأولويات المواضيعية التي ينبغي التركيز عليها خلال فترة ولايته. وأشار في تقريره الثالث المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020 (A/75/180) إلى التهديد الخطير الذي شكله تصاعد الشعوبية في أجزاء كثيرة جدا من العالم على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها للأفراد المستضعفين والفئات الضعيفة، ومنها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، وذوو الأصول الأفريقية، والأقليات العرقية والدينية، والنساء والفتيات والمثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

16 - وأخذ الخبير المستقل على عاتقه القيام بتحليل طبيعة وأسباب صعود حركات شعبية معينة أثرت سلباً على التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، وتولي تلك الحركات السلطة؛ والتشديد على تحمل الدول ومؤسساتها، وكذلك الزعماء السياسيين والنقابات ووسائل الإعلام والمنظمات الدينية والمجتمع المدني، مسؤولية مواجهة الاتجاه المثير للقلق نحو تفعيل تلك الشعوبية وصعودها؛ وتقديم أمثلة على الممارسات الجيدة والتدابير المتخذة لمواجهة الشعوبية كوسيلة لتعزيز تمتع جميع الأفراد والشعوب بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

17 - وتماشى عمل الخبير المستقل بشأن هذا الموضوع مع قلق الأمم المتحدة ككل بشأن الأثر السلبي على التمتع بحقوق الإنسان الناجم عن مجموعة من التطورات التي شهدتها عصرنا والتي أشار إليها الأمين العام بعبارة "الظاهرة المنحرفة المتمثلة في الشعوبية والتطرف"، واصفاً إياها بحق بأنها "تغذي بعضها بعضاً في موجة متنامية من العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وكراهية المسلمين وغير ذلك من أشكال التعصب". وقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها 262/73 عن جزعها من انتشار حركات عنصرية متطرفة شتى في العديد من أرجاء العالم تستند إلى إيديولوجيات تسعى إلى الترويج لمخططات شعبية قومية يمينية وفكرة التفوق العرقي، وشددت على أن هذه الممارسات توجب العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي القرار نفسه، شددت الجمعية أيضاً على ضرورة تشجيع التسامح والإدماج واحترام التنوع وضرورة السعي إلى قاسم مشترك فيما بين الحضارات وداخلها بغية التصدي للتحديات المشتركة

التي تواجهها البشرية وتهدد القيم المشتركة وحقوق الإنسان المكفولة للجميع وجهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عن طريق التعاون والشراكة والإدماج.

18 - ونوقش في تقرير الخبير المستقل مفهوم الشعبوية ومعانيها وصعودها الأخير في السياسة العالمية، وجرى استكشاف الأبعاد المختلفة للثوران الشعبي المعاصر، وكذلك مسألة ما إذا كان من الممكن استقاء أي فوائد ملموسة في مجال حقوق الإنسان من هذه الأيديولوجيات. وسعى الخبير المستقل إلى تحليل الصلة بين الشعبوية والتمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان أو عدم التمتع به، وناقش الآثار الضارة لبعض الأشكال المعاصرة للشعبوية على التمتع بالتضامن الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وسلط الضوء على بعض الإجراءات التي تتخذها بالفعل الدول والمناطق لمواجهة العواقب الضارة للشعبوية، وبحث في مسألة ما إذا كان يمكن استخدام قواعد القانون الدولي لمكافحة الشعبوية.

19 - وخلص إلى أن الشعبوية، ولا سيما في شكلها الرجعي، كانت ولا تزال تمثل تهديدا كبيرا للتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، ونظام حقوق الإنسان المتعدد الأطراف، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، التي تتعرض ثلاثتها باستمرار للهجوم من جانب ممارسي الشعبوية في خطابهم وممارساتهم. كما أن الحاجة إلى التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، وهو أمر مهم جدا من الناحية التاريخية للنهوض بحقوق الإنسان الشاملة للجميع على الصعيد العالمي، تعرضت للتهديد أيضا في ذلك الوقت بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية، التي أدت إلى فرض قيود شديدة على حقوق الإنسان في العديد من الدول المتضررة من الجائحة، بالإضافة إلى درجة من الانسحاب من ممارسة التضامن الدولي، وإلى ما يتعرض له التمتع بهذا التضامن من تهديدات موجودة من قبل تشكلها الشعبوية الرجعية.

جيم - جائحة كوفيد-19 والحصول على اللقاحات

20 - ناقش الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي في تقريره الرابع المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021 (A/HRC/47/31) الكيفية التي عبّرت بها الدول والجهات الفاعلة الأخرى، أو لم تعبّر، عن التضامن الدولي في المساعدة على إكمال جميع فئات حقوق الإنسان على نحو أكمل في سياق جائحة كوفيد-19.

21 - ففي أوائل عام 2020، اجتاح مرض فيروس تاجي مستجد (كوفيد-19) جميع أنحاء العالم منذ أن تم لأول مرة في 7 كانون الثاني/يناير 2020 تحديد العامل المسبب له، والذي كان يُعرف في البداية باسم فيروس كورونا المستجد 2019 (nCoV-2019)، وأصبح يُسمّى حالياً "فيروس كورونا المسبب لمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة" (SARS-CoV-2). وفي 11 آذار/مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن نقشي مرض كوفيد-19 أصبح ينطبق عليه وصف الجائحة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 (وقت صياغة التقرير)، تجاوز عدد الوفيات بسبب الفيروس المليون حالة، وللأسف، ما فتئ عدد الضحايا يرتفع، رغم أنه كان من المتوقع أن يتراجع هذا العدد تراجعا كبيرا بحلول الربع الأخير من عام 2021 نتيجة الجهود الجارية لاستخدام لقاحات عدة ضد المرض. وعلى الرغم من تزايد عدد الأشخاص المتعافين من المرض، فقد أفاد عدد متزايد من التقارير بأن بعض المتعافين ظلوا يعانون لفترة طويلة من آثار صحية منهكة.

22 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها إلى صعوبات اجتماعية اقتصادية خطيرة في جميع أنحاء العالم. وقُدّر أن ما يقرب من 90 مليون شخص كانوا يعانون من "الحرمان الشديد". وأشارت التقارير أيضا إلى أن الحجر الصحي والقيود المفروضة على السفر وإغلاق المدن كلها عوامل أدت إلى

انخفاض كبير في الطلب والعرض. وتعطلت الأنشطة الاقتصادية في قطاعات النقل وتجارة التجزئة والترفيه والضيافة والاستجمام. وكان أيضاً لدرجة ثقة الجمهور العام في قدرة السلطات الصحية على الاستجابة للجائحة آثار اقتصادية مباشرة وفورية. وعلاوة على ذلك، كان التباطؤ الاقتصادي شديداً، مما تسبب في آثار اجتماعية اقتصادية سلبية كبيرة. وشكلت التدابير المتخذة للحد من انتشار الجائحة، وما نتج عن ذلك من انتكاسات اقتصادية خطيرة، تهديداً ملحوظاً على تمتع البلايين من الناس في جميع أنحاء العالم بحقوق، منها حق الإنسان في الصحة والحياة والتعليم والغذاء والمأوى والعمل وحرية التنقل والحرية الفردية وحرية التجمع، بل إن الجائحة وانعكاساتها قوّضت بدرجة كبيرة في بعض الحالات فرص التمتع بهذه الحقوق.

23 - وأشار الخبير المستقل إلى أن مجلس حقوق الإنسان شدد في قراره 2/44 على الدور المركزي للدولة في التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، وأكد من جديد أن التدابير الطارئة التي تتخذها الدول استجابة لجائحة كوفيد-19 يجب أن تكون متفقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق. وشدد الخبير المستقل على أنه بالرغم من الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه فرادى الدول في هذا الصدد، فإن أمن الصحة العامة على الصعيد الدولي كان (ولا يزال) "يمثل في نفس الوقت طموحاً جماعياً ومسؤولية مشتركة"، مما يبرز أهمية التعاون الدولي، ولا سيما في أوقات الطوارئ الصحية والجوائح، على أساس الاحترام المتبادل. وكان هذا التعاون الدولي، بوصفه يشكل جانباً من جوانب التضامن الدولي ويهدف إلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، ضرورياً للوفاء ببعض الواجبات الدولية الملزمة قانوناً التي تقع على عاتق معظم الدول. وكانت الدول مطالبة بتعبئة أقصى ما أُتيح لها من موارد، منفردة أو في إطار التعاون، لكفالة التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحق في الصحة، في أراضيها، وبعدم اتخاذ أي إجراءات تعيق هذا التضامن فيما بين مواطنيها.

24 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، اكتسبت الالتزامات القائمة بالتعبير عن التضامن الدولي في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، أهمية خاصة متجددة وازدادت إلحاحاً. ولذلك، كان من الأهمية بمكان أن تُدرس وتُفهم الجهات المعنية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، بصورة منهجية الكيفية التي عبرت بها الدول والجهات الفاعلة الأخرى، أو لم تعبر، عن التضامن الدولي في سياق جائحة كوفيد-19 من أجل إعمال جميع فئات حقوق الإنسان على نحو أكمل.

25 - وأشار صاحب الولاية إلى تعريف التضامن الدولي الوارد في مشروع الإعلان المتعلق بالحق في التضامن الدولي، الذي ينص على أن التضامن الدولي هو تعبير عن روح الوحدة بين الأفراد والشعوب والدول والمنظمات الدولية، ويشمل اتحاد المصالح والأغراض والإجراءات والاعتراف بالاحتياجات والحقوق المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة. وقد حُدِّدت في مشروع ذلك الصك المكونات الرئيسية للتضامن الدولي، وهي تحديداً: التضامن الوقائي، الذي تعمل من خلاله الجهات المعنية على مواجهة التحديات المشتركة بشكل استباقي؛ والتضامن القائم على رد الفعل، الذي يشمل الإجراءات الجماعية للمجتمع الدولي الرامية إلى التصدي لحالات الأزمات؛ والتعاون الدولي. وقد اعترف الخبير المستقل بأن التضامن الدولي لم يكن ظاهرة محورها الدولة، ويمكن أن تعبر عنه أو تحجبه أو تنتهكه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يقتصر على المساعدة والتعاون الدوليين، أو المعونة، أو الأعمال الخيرية، أو المساعدة الإنسانية: فمفهوم التضامن الدولي هما أوسع نطاقاً.

26 - وتناول الخبير المستقل في التقرير الرابع التهديدات الجدية التي شكلتها الجائحة على التمتع بحقوق الإنسان والتدابير المتخذة لاحتوائها. وأوضح الأساس المنطقي الأخلاقي والقانوني الذي يستند إليه واجب

التضامن الدولي، بما في ذلك في سياق الجائحة؛ واستعرض أمثلة على الثغرات في التمتع بالتضامن الدولي في هذا السياق؛ وحدد وأبرز التعبيرات الإيجابية عن هذا التضامن من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك أفضل الممارسات.

27 - وبعد أكثر من عام على ذلك، في عام 2022، تناول الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، في تقريره الخامس المقدم إلى الجمعية العامة (A/77/173)، المدى الذي أعربت فيه، أو لم تعرب، الجهات الفاعلة الحكومية في سياق جائحة كوفيد-19 عن التضامن العالمي بشأن اللقاحات، بوصفه عنصراً من عناصر التضامن الدولي في مجال حقوق الإنسان. وبعد مرور أكثر من عامين على إعلان منظمة الصحة العالمية تفشي مرض كوفيد-19 بوصفه جائحة عالمية، كان العالم لا يزال منهمكاً في العديد من الجهود الرامية إلى التقليل من التأثير السلبي للجائحة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد اتسمت تلك الجهود بقدر معين من التعاون العالمي والإقليمي فيما بين الدول، وبين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وفيما بين الجهات الفاعلة من غير الدول. وشمل ذلك التعاون اعتماد اتفاقات ثنائية وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف البحث عن اللقاحات وتطويرها ونشرها، في محاولة لإنهاء الجائحة. ونظراً للحاجة الملحة إلى اللقاحات المنقذة للحياة المضادة لكوفيد-19، عمل العلماء بوتيرة غير مسبوقة لتطوير لقاحات آمنة وفعالة للبشرية جمعاء. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، ظلت هناك فجوة كبيرة بين كمية اللقاحات التي كان يلزم توزيعها عالمياً والعدد الذي تم توفيره أو توزيعه استجابة للجائحة، وخاصة في بلدان الجنوب. ومن ثم، ساعدت طبيعة الاستجابة العالمية وتوجهها في العامين الماضيين على تسليط الضوء على القضايا النظمية القائمة من قبل، من قبيل التفاوت الكبير بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب فيما يتصل بالوصول إلى الموارد الحيوية من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان.

28 - وقد استمر اكتناز اللقاحات من قبل العديد من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (وكان ذلك أكثر وضوحاً في الأشهر التي تلت مباشرة الموافقة على أول لقاحات مضادة لكوفيد-19) في التأثير على الوصول إلى تلك اللقاحات والقدرة على تحمل تكاليفها لعدد كبير جداً من السكان في بلدان الجنوب. وقد أُنْزِرَ شراء بعض الدول لكمية كافية من اللقاحات لتطعيم سكانها عدة مرات تأثيراً سلبياً على إمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للسكان المعرضين للخطر في دول أخرى ومعظم سكان البلدان المنخفضة الدخل.

29 - وبالمثل، شكلت المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة تحديات فريدة لمكافحة الجائحة. وخلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، لاحظ الأمين العام أن الانتصار العلمي للقاحات كوفيد-19 يتلشى بسبب "المأساة المتمثلة في غياب الإرادة السياسية وتفشي الأنانية وانعدام الثقة". وقد استُخدمت هذه المشكلة الواسعة الانتشار، في بعض الأماكن، لتبرير عدم المساواة في توزيع اللقاحات باعتبارها مشكلة قائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ومع ذلك، فإن منظومة المعلومات المضللة هي مشكلة عالمية تسببت في وفيات حتى في الدول المرتفعة الدخل.

30 - وأشار الخبير المستقل إلى أن منظمة الصحة العالمية كانت قد حددت هدفاً للتطعيم يتمثل في تغطية السكان بنسبة 70 في المائة في كل بلد بحلول منتصف عام 2022. بيد أنه كان من الضروري أن تتخذ الدول وغيرها من الجهات الفاعلة إجراءات مشددة إلى حد كبير لتحقيق ذلك الهدف. ولم يشمل ذلك التعاون بين الدول والتعاون الأقليمي فحسب، بل شمل أيضاً التضامن العالمي الدينامي الشامل لعدة

قطاعات والمتعدد الأطراف الذي يستهدف الغاية الوحيدة المتمثلة في معالجة أوجه عدم المساواة التي سببت استمرار الجائحة. والأهم من ذلك، وبدلاً من أن تكون تلك الجهود قائمة على أساس وطني، فقد كانت هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من التضامن العالمي لوضع حد للجائحة في نهاية المطاف، وبالتالي وقف تدهور حقوق الإنسان الذي نجم عنها في جميع أنحاء العالم.

31 - وفي ذلك التقرير الخامس، وجه الخبير المستقل الانتباه إلى ضرورة أن تتخذ الدول تدابير تعبر عن ذلك التضامن وتعززه من أجل حماية حقوق الإنسان وإعمالها للجميع في جميع أنحاء العالم على نحو أفضل. وناقش الخبير المستقل أهمية نشر لقاكات كوفيد-19 كاستجابة حاسمة للجائحة. ونظر في طبيعة التضامن العالمي بشأن اللقاكات باعتباره أحد مقتضيات حقوق الإنسان، وتناول العديد من التحديات الرئيسية التي تعوق تحقيقه على نحو أكمل في الوقت الحاضر. وسلط الضوء على بعض الأمثلة عن الأشكال الإيجابية للتضامن العالمي بشأن اللقاكات التي أبدتها الدول وغيرها من الجهات الفاعلة، وحث الجميع على إعادة الالتزام بالمستوى الأعلى بكثير من التضامن العالمي الذي كان مطلوباً لمواجهة جائحة كوفيد-19، مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أكمل وجه.

دال - تغير المناخ والتضامن الدولي

32 - في عام 2020، كرس الخبير المستقل تقريره الثالث المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لموضوع التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان من عدمه في سياق تغير المناخ (A/HRC/44/44). وكان هذا الموضوع متسقاً مع الوعد الذي قطعه في تقريره الأول المقدم إلى المجلس (A/HRC/38/40) بدراسة المسائل التي تقع عند نقاط التقاطع بين مسألتَي التضامن الدولي وتغير المناخ. وتمثل الهدف من ذلك التقرير في إلقاء الضوء بشكل أفضل على دور التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لتغير المناخ، الذي كان ولا يزال، أكثر من أي وقت مضى، شاغلاً مشتركاً للبشرية. وتمثل أحد الأهداف التكميلية في تعزيز الفهم المتعلق بتفانم التحديات التي يفرضها تغير المناخ في العالم في ظل الافتقار إلى التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

33 - ورأى الخبير المستقل أن معالجة المسائل المحددة في التقرير تكتسي أهمية ملحة، نظراً للآثار المأساوية الناجمة عن تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، وبلوغ انبعاثات غازات الدفيئة آنذاك رقماً قياسياً، إلى جانب سعي دول وشعوب ومؤسسات متنوعة منذ ذلك الوقت إلى الإسهام في تجنب المزيد من الأضرار المستحقة بتغير المناخ. ونوقشت في التقرير خلفية التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، وقدم فيه تحليل للتعبيرات الإيجابية عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان (الممارسات الجيدة). وتم فيه أيضاً تحديد وتحليل الثغرات الرئيسية في مجال التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ (باعتبارها مجالات يتعين تحسينها).

34 - وأعرب الخبير المستقل عن الأمل في أن يدعم التحليل والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، من منظور حقوق الإنسان، تنفيذ اتفاق باريس لعام 2015 المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992؛ وبرامج منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل إلى النظم الاقتصادية المستدامة؛ والمفاوضات الرامية إلى تنظيم الشركات عبر الوطنية بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وكفاح الحركات الاجتماعية المعنية؛ وغير ذلك من المساعي ذات الصلة.

35 - وفي حين ركز الخبير المستقل في التقرير حصرا على القضايا الرئيسية التي تقع عند نقاط التقاطع بين التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان وتغير المناخ، ونظرا لانتساع نطاق الموضوع، فإنه لم يكن بالإمكان أن ينظر ذلك التقرير في كل قضية أو مشكلة تقع ضمن هذا النطاق. ولم يتناول التقرير موضوع الإدارة المناخية في حد ذاته، كما أنه لم يكن يهدف إلى إجراء استعراض جديد للصلة القائمة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. فقد وثق المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ لأكثر من عقد من الزمن قبل إعداد التقرير قيد النظر.

هاء - الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي

36 - في عام 2021، بحث الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، في تقريره الرابع المقدم إلى الجمعية العامة (A/76/176)، دور التعبير عن التضامن الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان على نحو أكمل في سياق الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي. ورأى أن توافر الأمن الاقتصادي أو انعدامه كان (ولا يزال) يرتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الأفراد والشعوب في السعي إلى تحقيق مستوى معيشي لائق، وتعظيم قدراتهم، والعيش حياة كريمة.

37 - واعتبر الخبير المستقل أن تحليلات دور التضامن الدولي في النهوض بالأمن الاقتصادي، وبالتالي في تحسين حالة انعدام الأمن الاقتصادي، تعتبر أمرا بالغ الأهمية في العصر الحالي، الذي يتميز بالعمولة، وبسلاسل الإمداد المترابطة، وبالانتشار المتزايد للتكنولوجيا في الإنتاج، وما يقابل ذلك من إزاحة أنماط العمل التقليدية. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن انعدام الأمن الاقتصادي قد نجم أيضا عن عدد لا يحصى من العوامل، من بينها انهيار أسعار النفط وزيادة العمالة غير المستقرة، التي دفعها جزئيا النمو المسجل في الاقتصاد التشاركي. وعلاوة على ذلك، تسببت جائحة كوفيد-19 في جعل الكثير من الأشخاص بدون مصادر دخل كافية وبآفاق محدودة لإيجاد فرص عمل مستقرة وآمنة، على الأقل في الأجل القريب. وقد وقعت تلك الأحداث في مواجهة تصاعد التوترات التجارية وأوجه عدم التيقن داخل نظام التجارة الدولية، التي شكلت طبقة إضافية من الضغط، مما أثار ردود فعل لا يمكن التنبؤ بها من جانب الدول والجهات الفاعلة الخاصة. وفي ذلك الوقت الحرج، تركت تلك الحالة الأفراد والشعوب في ظروف هشة أثرت سلبا على أمنهم الاقتصادي وحدت بشكل مفرط من تمتعهم بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر المواد 2 (1) و 11 (1) و 11 (2))، مثل الحق في مستوى معيشي لائق (المادة 23 (3) والمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) والحق في العمل (الفقرتان 6 و 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وهما أمران حيويان لكفالة الكرامة الأصلية للإنسان.

38 - وأكد الخبير المستقل أن الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي كانا ولا يزالان من القضايا الحاسمة، وأن توافر الأمن الاقتصادي أو انعدامه يحدد بشكل كبير ما إذا كان الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم قادرين على التمتع بالعديد من حقوق الإنسان الخاصة بهم أم لا. والطابع المترابط للاقتصاد العالمي جعله غير ملائم إلى حد كبير للتعامل مع الأمن الاقتصادي داخل المجال الوطني. وكانت هناك حاجة إلى مستويات أكبر بكثير من التضامن الدولي، شملت ما استلزمه ذلك من تعاون من أجل مكافحة انعدام الأمن الاقتصادي الضخم الذي واجهته شرائح معينة من الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم.

واو - التضامن الدولي وتطبيق حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة

39 - في عام 2022، كرس الخبير المستقل تقريره الخامس المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/37) لمسألة ما إذا كانت التزامات حقوق الإنسان التي تتحملها الدول والجهات الفاعلة الأخرى تنطبق خارج حدود هذه الدول (وهو جانب من جوانب تطبيق حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة)، لأن هذه مسألة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، في إطار روح التضامن. وعلى نحو أكثر تحديداً، سعى المقرر الخاص إلى تجميع معلومات عما إذا كان تمتع كل فرد بالحق في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان يتطلب من الدول حماية التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان واحترامها والوفاء بها وتنفيذها بطريقة أخرى خارج الحدود الوطنية، على الأقل في بعض الأحيان؛ وتقييم المشاكل، إن وجدت، ذات الصلة باعتماد إجابة إيجابية أو سلبية على هذا السؤال؛ وتحديد حدود الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان خارج إقليم الدولة، ولا سيما في سياق سيادة الدول ومواطن ضعفها؛ ومعالجة مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق التضامن الدولي في ميدان حقوق الإنسان دون فهم التزامات حقوق الإنسان باعتبارها ذات بعد يتجاوز إقليم الدولة.

40 - وكان تقرير الخبير المستقل في ذلك الصدد يتماشى مع عمل سلفه المباشرة في المنصب، فيرجينيا داندان، التي حددت إمكانية أن يكون التضامن الدولي بمثابة إطار للالتزامات الدول خارج الحدود الوطنية، مما يعني ضمناً وجود مستوى كبير من التنسيق بين الدول في إعمال حقوق الإنسان. وقد سعى الخبير المستقل إلى أن يعكس التركيز المتزايد على التزامات حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة في سياقات متنوعة، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وفي أعمال بعض الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

41 - وفي ذلك التقرير، جرى تحليل الصلات بين تطبيق حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة والتضامن الدولي، بغية توضيح الكيفية التي يمكن بها للدول وغيرها من الجهات الفاعلة أن تعبر عن التضامن الدولي، أو لا تعبر عنه، كلما طبقت معايير حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة. وركز التقرير على جملة أمور من بينها المآزق المتصلة ببعض مظاهر التعبير عن التضامن الدولي لدى تطبيق معايير حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل سيادة الدول والاختلالات الكبيرة في موازين القوى (في جميع الحالات تقريباً) بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وناقش الخبير المستقل آفاق التعبير عن التضامن الدولي عن طريق تطبيق حقوق الإنسان خارج إقليم الدولة، وأشار إلى بعض أفضل الممارسات في ذلك الصدد.

ثالثاً - مقترحات بشأن مشروع إعلان منقح بشأن حقوق الإنسان والتضامن الدولي

42 - ناقش الخبير المستقل، في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2023 (A/HRC/53/32)، العمل الذي أنجز خلال العام الماضي في تنقيح مشروع الإعلان الحالي المتعلق بالحق في التضامن الدولي. وقدم مجموعة من الأسس المنطقية لإجراء التنقيحات، وناقش العملية التي اعتمدها في إعداد مشروع الإعلان المنقح. وأوجز أيضاً طبيعة التنقيحات الرئيسية التي أدخلت على مشروع الإعلان الحالي، وكرر تأكيد الحجة الداعية إلى اعتماد المجلس والجمعية العامة لإعلان بشأن الحق في التضامن الدولي أو إقرارهما إياه.

ألف - الأسس المنطقية لتتقيح مشروع الإعلان الحالي

43 - يمكن أحد الأسباب الرئيسية لتتقيح مشروع الإعلان الحالي في تحديث المشروع الحالي من أجل التمكن من التعرف على التطورات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان التي حدثت منذ اقتراح المشروع الحالي والاستجابة لها، وشملت تلك التطورات جائحة كوفيد-19 وتفاقم الأزمات العالمية المشتركة الأخرى، مثل تغير المناخ، والفقر، وسوء معاملة المهاجرين، وشعبوية اليمين المتطرف. وتمثلت الأسس المنطقية الأخرى في توفير مزيد من المواصفات والتفاصيل ذات الصلة في بعض الأحكام من أجل توجيه التنفيذ وتيسيره على نحو أفضل؛ وتوضيح صياغة بعض مما ينص عليه مشروع الإعلان من مفاهيم ذات صلة بمضمونه وبأصحاب الحقوق وبطرائق تنفيذه.

44 - وعلاوة على ذلك، أراد الخبير المستقل إضافة مفاهيم أساسية من شأنها أن تحسّن فهم الحق المقترح في التضامن الدولي وإعماله؛ والإشارة إلى بعض الصكوك الدولية الهامة الأخرى ذات الصلة بالتضامن؛ وإعادة تنظيم ديباجة مشروع الإعلان الحالي تحسّيناً لتسلسلها وسلاستها.

باء - النهج المتّبع في تتقيح مشروع الإعلان الحالي

45 - اتبع الخبير المستقل عملية تشاورية وشاملة في إجراء تتقيحات لمشروع الإعلان، تألفت من مشاورات إقليمية مكثفة وغيرها من المشاورات التي أدت إلى تشكيل النص الحالي. وبدأ بعقد مشاورات مباشرة بالحضور الشخصي في جنيف مع منسقي المجموعات الإقليمية في مجلس حقوق الإنسان. ثم طلب المشورة والمساعدة من فريق خبراء استشاريين يتألف من خبراء يمثلون جميع المناطق الجغرافية السياسية الخمس للأمم المتحدة، الذي أسدى له المشورة بشأن التتقيحات التي أدخلت على مشروع الإعلان الحالي.

46 - وأعد الخبير المستقل فيما بعد مشروع إعلان منقّح مقترح عمّم على جميع الدول وعلى طائفة واسعة من الجهات المعنية. ثم عقد مشاورة عالمية في جنيف في كانون الثاني/يناير 2023، دعيت خلالها الدول والجهات المعنية الأخرى إلى النظر في نص مشروع الإعلان المنقح المقترح، وطلب إليها تقديم أفكار ومدخلات في النص المقترح.

47 - وقد أخذ الخبير المستقل هذه الأفكار والمدخلات في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية لمشروع الإعلان المنقح الذي أدرج في المرفق الأول للتقرير الذي قدمه في حزيران/يونيه 2022 إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/53/32).

جيم - تكرار تأكيد الحجة الداعية إلى اعتماد أو إقرار إعلان بشأن الحق في التضامن الدولي

48 - أعرب الخبير المستقل عن رأي مفاده أن معارضة اعتماد مشروع إعلان بشأن الحق في التضامن الدولي لطالما استندت، إلى حد كبير، إلى فكرة أن الحق الذي يسعى مشروع الإعلان إلى ترسيخه على الصعيد العالمي غير مؤهل للإدراج في مجموعة معايير حقوق الإنسان. ثم عرض الخبير المستقل وناقش، في هذا الصدد، واستناداً إلى استعراض مستفيض للأدبيات، ما اعتبره مبرراً قوياً لاعتماد أو إقرار مشروع الصك بهذه الصيغة المنقحة، متناولاً الحجج التي رأى أنها من المرجح أن تعوق الجهود الرامية إلى اعتماد مشروع الإعلان المنقح أو إقراره.

49 - واختتم حججه بتكرار التأكيد على الأهمية الحاسمة للتعبير عن التضامن الدولي والتمتع به على أكمل وجه من أجل إعمال حقوق الإنسان في العالم أجمع على الوجه الأمثل، ومن ثم ضرورة إصدار إعلان بشأن الحق في التضامن الدولي من أجل النهوض بالبشرية في هذا الاتجاه. واحتج بالضرورة الملحة لوجود صك غير ملزم يتيح للدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى إمكانية تسخير مضمونه لتعزيز التمتع بهذا الحق.

رابعاً - الزيارات القطرية التي قام بها صاحب الولاية

50 - أتاحت للخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي فرصة القيام بزيارات لتقصي الحقائق في الدول التالية: السويد وهولندا (مملكة -) وقطر وكوستاريكا. ولسوء الحظ، كان لجائحة كوفيد-19 التي تفشت في بداية عام 2020، وتقييد حرية التنقل، بما في ذلك السفر على المستوى العالمي، عواقب وخيمة تمثلت في وقف زيارات تقصي الحقائق التي كانت مقررة بالفعل وتأخير احتمال استئنافها لأكثر من عامين. ويأسف الخبير المستقل لأن عددا من البلدان التي وافقت من حيث المبدأ على تنظيم زيارة لم تؤكد مواعيد هذه الزيارات على الرغم من رسائل التذكير العديدة. ويأمل أن تتاح الفرصة لخلفه لاستئناف هذه الزيارات الآن بعد أن عادت ظروف السفر في جميع أنحاء العالم إلى طبيعتها.

ألف - السويد

51 - قام الخبير المستقل بزيارته القطرية الأولى إلى السويد في الفترة من 23 إلى 27 نيسان/أبريل 2018 (انظر A/HRC/41/44/Add.1).

52 - وكان الهدف الرئيسي للخبير المستقل خلال زيارته للسويد هو معرفة وفهم الكيفية التي يدمج بها هذا البلد حقوق الإنسان في الاستراتيجية التي يتبناها والعمل الذي يقوم به في ميدان التضامن الدولي، بالإضافة إلى جمع الممارسات الجيدة في هذا الباب. وكان مهتما بمعرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في التصدي لكثير من التحديات العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً، مثل تغير المناخ، والهجرة عبر الحدود وتدفقات اللاجئين والسلام والأمن.

53 - وقد أعجب الخبير المستقل بما أبدته الحكومة، وكذلك جميع الجهات الفاعلة المعنية التي اجتمع بها من المجتمع المدني والشركاء من قطاع الأعمال والشركاء الاجتماعيين، من قدرة ورغبة في إعادة التفكير في سبل التصدي للتحديات العالمية الكثيرة التي يواجهها العالم اليوم عن طريق اتباع نهج في التضامن الدولي قائم على حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ ومسائل الهجرة. وكان مما أثار إعجاب الخبير المستقل ما شهدته من توافق الآراء داخل المجتمع السويدي، بجميع أطيافه السياسية، على حتمية ممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

54 - وأثنى الخبير المستقل على حكومة السويد والمجتمع السويدي لتأييدهما وإثباتهما دعم البلد لمفهوم وممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان كواجب على الدولة والمجتمع، وذلك تمشياً مع تقاليد السويد العريقة في التضامن القائم على حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي. ورحب بالاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي من أجل التعاون الإنمائي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، هنا الخبير المستقل الحكومة وكافة الجهات المعنية

ذات الصلة على تبني اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة لكفالة اتباع نهج مستدام للإجراءات البيئية داخل البلد وخارجه. وأعرب عن تقديره للنهج البيئي والمستدام الذي تتبناه الحكومة في سياساتها واستراتيجياتها في جميع قطاعات الأنشطة ذات الصلة، وكذلك في عمل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

55 - ورأى الخبير المستقل أن الخطوات التي اتخذتها السويد للاستجابة لحقوق المهاجرين واللاجئين، ولا سيما في أعقاب ذروة تدفقات الهجرة إلى أوروبا في عام 2015، جديرة بالملاحظة والترحيب. ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى تصاعد الخطاب الشعبي المعادي للأجانب الموجه ضد المهاجرين واللاجئين في السويد، على نحو ما شوهد خلال الحملة السياسية التي كانت جارية وقت الزيارة، والنجاح المتزايد الذي حققته العناصر الشعبوية كما شهدت على ذلك نتائج الانتخابات، أكد الخبير المستقل أن ذلك الخطاب، وبخاصة الخطاب الموجه إلى اللاجئين والمهاجرين، يميل إلى حد كبير إلى تقويض وتهديد الجهود المبذولة لتعزيز التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

باء - مملكة هولندا

56 - أجرى الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي زيارته القطرية الثانية إلى مملكة هولندا في الفترة من 5 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (انظر A/HRC/41/44/Add.2). وخلال زيارته التي استغرقت تسعة أيام، سافر الخبير المستقل إلى مقر الحكومة، لاهاي، وإلى العاصمة أمستردام. كما سافر إلى جزيرة بونير في منطقة البحر الكاريبي الهولندية.

57 - وتمثلت الأهداف الرئيسية من زيارة الخبير المستقل إلى مملكة هولندا في التعرف على طبيعة ونطاق التعاون الإنمائي وغيره من أنشطة التضامن في مملكة هولندا؛ والدخول في حوار مع الحكومة والمجتمع المدني والوكالات الإنمائية بشأن جهودها الرامية إلى تطبيق التضامن القائم على حقوق الإنسان (بما في ذلك التعاون) على الصعيد الوطني؛ وتحديد الحلول العملية والممارسات الجيدة في مجال التضامن الدولي التي تؤدي إلى إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، في مملكة هولندا. وأبدى الخبير المستقل اهتماما خاصا بمعرفة كيفية تطبيق مبدأ التضامن على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب وبرامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، والكيفية التي تتصدى بها مملكة هولندا لتحديات تغير المناخ وإدارة المياه، والهجرة عبر الحدود، والتعاون الدولي، وكذلك التضامن بين الجزأين الأوروبي والكاريبي من البلد. وحرص على معرفة العلاقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة من غير الدولة في البلد، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية الخاصة، ودورها في تعزيز التضامن الدولي.

58 - وأثنى الخبير المستقل على حكومة ومجتمع مملكة هولندا لتأييدهما والتزامهما المثبت على مر السنين بمفهوم وممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، تمشيا مع تقاليدهما العريقة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهنا الحكومة وجميع الجهات المعنية ذات الصلة على تبني اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة داخل البلد وخارجه. ورحب بالنهج البيئي والمستدام الذي وضعته الحكومة في سياساتها واستراتيجياتها في جميع قطاعات الأنشطة ذات الصلة.

59 - وأعرب عن تقديره لسياسة مملكة هولندا، القائمة منذ قرون، والمتمثلة في الترحيب باللاجئين والمهاجرين. وأشيد بتتسيق البلد مع شركائه الأوروبيين وبالجهود المبذولة لمساعدة بلدان المغادرة والعبور.

غير أنه في سياق تصاعد الخطابات الشعبوية المعادية للأجانب ضد المهاجرين واللاجئين، كما اتضح في الحملة السياسية الأخيرة، والنجاح المتزايد الذي حققته الأحزاب السياسية الشعبوية في الانتخابات الأخيرة، شدد الخبير المستقل على أن تلك الخطابات، ولا سيما أنها كانت موجهة ضد اللاجئين والمهاجرين، كانت تميل إلى حد كبير إلى تقويض وتهديد الجهود الرامية إلى تعزيز التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

60 - وأعرب الخبير المستقل عن إعجابه الشديد بقدرة وإرادة الحكومة، وكذلك جميع الجهات الفاعلة المختلفة ذات الصلة التي التقى بها من المجتمع المدني والشركاء من قطاع الأعمال والشركاء الاجتماعيين ومن بين شعب مملكة هولندا، على محاولة إعادة التفكير في سبل التصدي للتحديات العالمية العديدة التي كان العالم يواجهها (ولا يزال)، خاصة منها تغيير المناخ والسياسات المناهضة للمهاجرين واللاجئين والإقصاء الاجتماعي. وقد أثار إعجاب الخبير المستقل خلال زيارته ما شهده من توافق كبير في الآراء داخل المجتمع وعبر الطيف السياسي بشأن حتمية ممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. غير أنه شدد على أن تلك الجهود ينبغي أن تستوعب أيضاً بطريقة أكثر اتساعاً جميع أنحاء المملكة المختلفة، بما في ذلك جزر الكاريبي التي تشكل جزءاً من مملكة هولندا، سواء كانت بلداناً تتمتع بحكم شبه ذاتي أو جزءاً لا يتجزأ من البلد.

جيم - قطر

61 - قام الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بزيارة قطر في الفترة من 2 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2019 (انظر A/HRC/44/44/Add.1). وكان الهدف من زيارته هو معرفة طبيعة ونطاق التعاون الإنمائي وغيره من سياسات وأنشطة التضامن المتصلة بحقوق الإنسان في قطر؛ والدخول في حوار مع الحكومة وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والوكالات الإنمائية في قطر بشأن جهودها الرامية إلى تجسيد التضامن القائم على حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ وتحديد حلول عملية وممارسات جيدة في مجال التضامن الدولي تقضي إلى إعمال حقوق الإنسان في قطر. وكان الخبير المستقل حريصاً أيضاً على معرفة سياسات وأنشطة الجهات الفاعلة من غير الدولة في قطر، مثل الأعمال التجارية الخاصة، ودورها في تعزيز التضامن القائم على حقوق الإنسان.

62 - وركز الخبير المستقل على ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية هي: التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتغيير المناخ وإدارة المياه؛ والهجرة عبر الحدود.

63 - وعقد الخبير المستقل اجتماعات مع العديد من كبار المسؤولين الحكوميين من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، بالإضافة إلى ممثلي مجتمعات المهاجرين الذين تحدثوا عن تجاربهم في العمل والعيش في قطر. وأعرب عن الأسف لعدم تمكنه من مقابلة منظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في مجال حقوق الإنسان، لأن هذه ممارسة معتادة بالنسبة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأعرب أيضاً عن الأسف لعدم وجود العديد من هذه المنظمات في قطر. والواقع أنه كان قد تلقى معلومات عن القيود التي تعوق تشكيل هذه المنظمات وتحد من مشاركة غير المواطنين، على الرغم من أنهم يمثلون غالبية سكان البلد. وأوصى بأن تفسح الحكومة مجالاً أكبر لعمل منظمات المجتمع المدني، وأن تقلل من إجراءات التسجيل المعقدة والقيود المفروضة على قدرة تلك المنظمات على العمل وأداء وظيفتها بصورة مستقلة.

64 - وأثنى الخبير المستقل على قطر لكونها أول دولة في منطقة الخليج توجه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولتيسيرها زيارته إلى البلد، وهي أول زيارة من هذا القبيل يقوم بها مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة منذ فترة. وأشار أيضاً إلى أن زيارته أعقبتها زيارات لثلاثة مكلفين بولايات آخرين. وأعرب عن سروره بتعاون الدولة الفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية وعلى استضافة مختلف هيئات الأمم المتحدة، وهي حقائق عكست ما كانت تقدمه الدولة من مساهمة كبيرة للتضامن مع الدول الأعضاء والشعوب الأخرى، بما في ذلك في سياق حقوق الإنسان. وأعرب صاحب الولاية عن تقديره لاستضافة قطر لعدة مؤتمرات دولية ذات الصلة ولتقديمها بانتظام تبرعات إلى صناديق الأمم المتحدة وكلياتها. وقد يسرت تلك المساعدة المتمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

65 - وأثنى الخبير المستقل على قطر لدعمها القوي للتنمية والتعاون الدوليين، وهو ما أثبت بشكل ملموس التزام الدولة بالتضامن الدولي. وفيما يتعلق بالتنفيذ المحلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، شدد على أهمية مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، حث قطر على مراعاة تغير المناخ في ممارساتها الإنمائية، وشدد على أنه ينبغي للحكومة أن تحدث تحولاً في النموذج الفكري للنهج الذي تتبناه في مكافحة تغير المناخ، بعيداً عن الاعتماد على الغاز الطبيعي (وبدرجة أقل النفط) ونحو استخدام أكبر للطاقة المتجددة. ولدى قيامها بذلك، ستعزز قطر الالتزامات المنصوص عليها في برنامج رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

66 - وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، ولا سيما العمال المنزليين، أشار الخبير المستقل إلى أن قطر اتخذت تدابير مهمة لمعالجة بعض أوجه عدم المساواة التي تؤثر على العمال المهاجرين، مع التأكيد على أنه ينبغي لقطر أن تنشئ آليات أقوى للرصد والتفتيش، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ القوانين التي سنت مؤخراً، مثل إنشاء آلية مستقلة لرصد نظام حماية الأجور وأدائه لوظيفته وإمكانية لجوء العمال المهاجرين الأجانب إلى العدالة، وأن تصدق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تتضمن إليها بعد، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

دال - كوستاريكا

67 - قام الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بزيارته القطرية الأخيرة إلى كوستاريكا في الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022 (انظر [A/HRC/53/32/Add.1](#)). وخلال زيارته، سافر إلى العاصمة سان خوسيه وإلى كانتون غواتوسو في مقاطعة الأخويلا. وعقد اجتماعات مع مختلف المسؤولين الحكوميين، على المستويات العليا والتنفيذية، ومع الكالات والمعاهد التابعة للأمم المتحدة وتلك المشتركة بين البلدان الأمريكية الموجودة في البلد، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمهاجرين واللاجئين والأفراد.

68 - وكان الهدف الرئيسي لزيارة الخبير المستقل إلى كوستاريكا هو معرفة المزيد عن القضايا المتعلقة بتجربة وممارسة التضامن الدولي في كوستاريكا واكتساب فهم مباشر لها، بما في ذلك الجهود الإيجابية التي بذلت في هذا الاتجاه والتحديات المتبقية. وكان مهتماً بصفة خاصة بمعرفة المزيد عن الكيفية التي كانت كوستاريكا تدرج بها حقوق الإنسان في فكرها وعملها في مجال التضامن الدولي، وكيف كانت تطبق التضامن الدولي في عملها في مجال حقوق الإنسان، وكيف كانت برامجها ومبادراتها تسهم في تعزيز نهج

دولي قائم على التضامن في مجال حقوق الإنسان للتصدي للعديد من التحديات العالمية التي يواجهها العالم حاليا. وشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعاون الإنمائي، وتغير المناخ وحماية البيئة، وجائحة كوفيد-19 والقضايا التي نشأت في ذلك الوقت جراء الجائحة، والهجرة عبر الحدود، وقضايا اللاجئين والإدماج الاجتماعي في المجتمع الكوستاريكي.

69 - وأبدى الخبير المستقل أيضا اهتماما خاصا بمعرفة كيفية تطبيق مبدأ التضامن على الصعيد الوطني، وذلك فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروة من خلال فرض الضرائب وبرامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية؛ والكيفية التي تم بها التصدي لتحديات القضايا البيئية والهجرة عبر الحدود والتعاون الدولي في ذلك الصدد، إضافة إلى وضعية المرأة والأقليات مثل الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، وذلك بغية استكشاف إمكانية النشر العالمي لأي ممارسات جيدة لوحظت خلال الزيارة.

70 - وعلاوة على ذلك، حرص على معرفة العلاقة المتبادلة بين الكيانات الفاعلة من غير الدولة في البلد، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية الخاصة، ودورها في تعزيز التضامن الدولي.

71 - وأثنى الخبير المستقل على الحكومة والوكالات الدولية الموجودة في البلد والمجتمع المدني للتأييد الذي أبدوه ولإظهارهم على مر السنين مستوى عاليا جدا من الالتزام بمفهوم وممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، تمشيا مع تقاليدهم العريقة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهنأ الحكومة وجميع الجهات المعنية ذات الصلة على تبنيهم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لكفالة اتباع نهج مستدام للإجراءات البيئية التي ينفذونها داخل البلد وخارجه. ورحب بالنهج البيئي والمستدام الذي وضعته الحكومة في سياساتها واستراتيجياتها في جميع قطاعات الأنشطة ذات الصلة، وبتعميم أهداف التنمية المستدامة في جميع البرامج والسياسات على جميع المستويات.

72 - وأعرب الخبير المستقل عن تقديره للسياسة الطويلة الأمد التي اتبعتها كوستاريكا والمتمثلة في الترحيب بأعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، وهي سياسة ظلت قائمة منذ فترة طويلة. وأشيد أيضا بتنسيق البلد مع شركائه الإقليميين وبالجهود المبذولة لمساعدة بلدان المغادرة والعبور. ومع ذلك، وفي سياق تصاعد الخطاب الشعبوي المعادي للأجانب وخطاب الكراهية الذي انتشر عبر الإنترنت ضد المهاجرين واللاجئين خلال الحملة السياسية الأخيرة التي كانت تجري خلال فترة الزيارة، شدد الخبير المستقل على أن ذلك الخطاب، ولا سيما أنه موجه ضد اللاجئين والمهاجرين، كان يميل إلى حد كبير إلى تقويض وتهديد جميع الجهود السابقة التي بذلت على مدى العقود السابقة لتعزيز التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

73 - وأعرب الخبير المستقل عن إعجابه بقدرة وإرادة الحكومة والمنظمات الدولية الموجودة في كوستاريكا وجميع الأفراد الذين التقى بهم من المجتمع المدني والشركاء من قطاع الأعمال والشركاء الاجتماعيين والسكان الكوستاريكيين، على بذل الجهد لإعادة التفكير في كيفية التصدي للتحديات العالمية العديدة التي يواجهها العالم حاليا، لا سيما منها حفظ التماسك الاجتماعي وحقوق الأقليات والسكان الأصليين وتغير المناخ والسياسات المعنية بالمهاجرين واللاجئين ومكافحة جائحة كوفيد-19 والحصول على اللقاح، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أثار إعجاب الخبير المستقل خلال زيارته ما شهدته من توافق كبير في الآراء داخل المجتمع وعبر الطيف السياسي بشأن حتمية ممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

74 - وشدد الخبير المستقل على أن تلك الجهود المبذولة للتعبير عن التضامن القائم على حقوق الإنسان ينبغي أن تمتد أيضا إلى جميع أنحاء البلد، ولا سيما المناطق الريفية، وإلى مختلف الفئات التي

تشكل التعددية الإثنية الغنية للمجتمع الكوستاريكي، بما في ذلك الشعوب الأصلية؛ والمتحدرون من أصل أفريقي؛ والنساء؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنس؛ والمهاجرون؛ واللاجئون.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - يتطلع الخبير المستقل المنتهية ولايته إلى تعيين الخبير المستقل المقبل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، ويعرب عن أطيح تمنياته لخلفه في هذه المهمة التي وإن كانت صعبة فإنها مجزية. وهو ممتن للجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والدول، ومنظمات المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وكذلك الأفراد، الذين كان له شرف التفاعل معهم خلال السنوات الست التي قضاها كصاحب ولاية. ويود بصفة خاصة أن يشكر البلدان التي قبلت طلباته بالزيارة، ويأمل أن تستجيب المزيد من البلدان للطلبات التي سيقدمها خلفه في المستقبل.

76 - وقد عرض الخبير المستقل في هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة التي قضاها كمكلف بالولاية من آب/أغسطس 2017 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا سيما تقديمه للتقارير المواضيعية في مختلف دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، والزيارات التي قام بها إلى البلدان خلال فترة ولايته، وكذلك العمل الذي اضطلع به خلال العام الماضي في تنقيح مشروع الإعلان الحالي بشأن الحق في التضامن الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالأسس المنطقية لإجراء التنقيحات التي أدخلت على مشروع النص، والعملية المتبعة في إعداد مشروع الإعلان المنقح، والتنقيحات الرئيسية التي أدخلت على المشروع الجديد. وهو يكرر تأكيد الحجة الداعية إلى اعتماد مشروع الإعلان أو إقراره من جانب المجلس والجمعية العامة.